آليات دراسة المعنى بين الدرس العربي القديم، والتنظير الغربي الحديث –نمـــــــاذج–

د، عبد القادر قصباوي جامعة المسيلة

ملخص :

عمد علماء اللغة الغرب للوقوف على عديد القضايا اللسانية والبلاغية والدلالية... التي عُدت من صلب الدرس العربي القديم من حيث الموضوعات والتناول، وكان للغرب جانب التنظير ووضع المناهج والنظريات والأسس التي تتبني عليها الدراسات اللغوية .

اشتملت مؤلفات علماء العرب القدامى على عديد البصمات التي وقف عندها علماء الغرب في إشارة لجذور ومنابت الدراسات الحديثة في تراثنا، ولما للمعنى من أهمية في إقامة الاتصال فعليه مدار رحى الكلام، فقد تعددت واختلفت الآليات والمناهج التي نظّر ورأى بها الغرب المعنى مشكّلين بذلك نظريات تناولته تفصيلا، فمنهم من عمد للسلوك واعتبره رافدا مهمًّا للمعنى وهو ما نلفيه لدى "بلومفيلد"، وغير بعيد عن هذا ذهب "جون لوك" مقرّا بفاعلية التصور والأفكار في إقامة الاتصال.....إن الممعن النظر في مؤلفات العرب القدامى ليقف على بصمات رائدة جديرة بالبحث، وهو معتمدنا التطبيقي وأنموذجنا في ذلك: الدلالة الوضعية والصناعية ... وكذا مناسبة الألفاظ لمعانيها في جانبها الصوتي والدلالي لدى ابن جني في مؤلفه "الخصائص" والمنازل الخمس لدى الجاحظ من خلال "البيان والتبيين"، منوِّهين بالنظرة المختلفة أحيانا لكل طرف على حدة مثل العلاقة الاعتباطية للعلامة اللسانية لدى دي سوسير..... ، محاولين الإجابة على الإشكال التالي: ما هي الآليات التي تخذها علماء العرب والغرب إزاء المعنى؟ وهل سار العرب في دراساتهم على ذات السنن الذي امتطاه الغرب؟ أم راعوا في ذلك مرجعتيهم الثقافية والدينية؟ .

اتصف علماؤنا القدامى بالموسوعية فنلفي للعالم الواحد باع في اختصاصات عدة من منطق وفلسفة وفلك وطب ....، وسنعمد في هذه الورقة البحثية لنتوضع ولو باختصار حول بعض الشخصيات التي طرقت المعنى بحسب المجالات بداية من علماء أصول الفقه إلى الفلاسفة، وعلماء اللغة والبيان. المعنى لدى الأصوليين: انصبت اهتماماتهم على القرآن الكريم فعكفوا عليه وعملوا على استنطاق شواهده ودلالته وكانت

نظرتهم للدلالات تختلف ومن أمثلة هذا الصنيع ما نلفيه لدى:إذن فمجال أصول الفقه وهو استنباط الأحكام وتقعيد القواعد الذي يذهب عليها الفقيه فهو فقه مقاصدي يذهب لأعمال الفكر والذهن لإيجاد القواعد، فكانت بداياته ومعالمه الأولى منذ ومن الصحابة – رضوان الله عليهم – وهو ما قال به علي بن أبي طالب لدى حديثه عن المطلق والمقيد والعام والخاص والناسخ والمنسوخ إلا أن الحدود لم تكن بالظاهرة البينة فيه. شهدت بداياته لدى الشافعي الذي رسم الحدود والمعارف في مؤلفه الموسوم بالرسالة، وسنعمد بشيء من الاختصار للوقوف على الألفاظ ودلالتها بحسب ما يخدم عنوان الورقة. لا ينفك المعنى من دلالته التركيبية التي وقف عندها الأصوليون وصنّفوها لدلالة المنطوق والمفهوم.

–**دلالة المنطوق:** والمراد من ذلك المعنى المستفاد من حرفية اللفظ، على أن أفهام الناس ومداركهم تتفاوت في وقوفهم على ما يسمع أو ما يقرأ إذّاك ما وقف عنده ابن قيم الجوزية بقوله:« والمقصود تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص وأن منهم من يفهم من الآية حكما أو حكمين ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ »[1] يفهم من سياق الكلام أن المنطوق في فهم معناه تفاوت فإذا دلّت الوحدة الكلامية بحرفيتها على المراد المقصود بصراحة كان: المنطوق الصريح، وإن احتيج في ذلك لإعمال الفكر أو الاستنباط فهو منطوق غير صريح ، مما يعني تفاوت المعنى، والعمل على فهمه من خلال إعمال الذهن وربط القرائن المرجحة لذلك.

– **المنطوق الصريح:** وفيه يتجلى مفهومي المطابقة والتضمن، وهو ما نستجليه من قوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[2] فحرفية الألفاظ دلّت على :

– إباحة الزواج بأكثر من واحدة شرط إقامة العدل.

– ألا يتجاوز العدد أربع نسوة مع النهي عن إيقاع الظلم.

– وجوب الاقتصار على واحدة إذا خيف العدل مع التعدد. فتلك معان ودلالات أفرزتها حرفية النص فيكون الاستدلال على المعنى المقصود لا يختلف فيه اثنان عند سماعه.

– **المنطوق غير الصريح:** وهو المراد الضمني في مفهوم الكلام، نتيجة التعالق بين الألفاظ ومعاني النحو ، التي تذهب إلى أن الفهم يكون بطريق إعمال الأنظمة المختلفة للغة "الجانب الصوتي والمعجمي والصرفي والتركيبي " فيتجذر المعنى في المنطوق غير الصريح إلى :

– **دلالة الاقتضاء** : عرفها الآمدي بقوله: « دلالة الاقتضاء وهي ما كان المدلول فيه مُضمرا إمَّا لضرورة صدق المتكلم وإما لصحة وقوع الملفوظ به »[3] فالمدلول أو الصورة الذهنية تكون خفية فيه فيحتاج الكلام المراد تقديرا للفهم متجاوزا البنية السطحية إلى العميقة ويتداخل في ذلك كيفية النطق من إبراز الاستفهام والنبر والتنغيم في محلِّه، ففي قوله تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[4] .البنية السطحية متألفة من الفعل اسأل والمفعول به "القرية" والمعنى يستفاد من البنية العميقة التي تقتضي التقدير لتحقيق استقامة الكلام لدى المتلقي "أهل القرية " . أحيانا يكون التقدير لازما لصحة الكلام ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[5] يدرك عقلا أن النادي هيكل لا ينادى فلا بد من تحريك الفهم وتفعيل غير المصرح به لإقامة المعنى " فليدع أهل ناديه " .

– **دلالة الإيماء** : عرَّفها الغزالي بقوله :« فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[6] »[7] فمن خلال الوصف يمكن تعليل الحكم فالمفهوم من مضمون الوحدة الكلامية أن السرقة علة بالقطع، وهي علّة غير المصرّح به.

–**دلالة الإشارة:** وبابها بديع وشاسع، فالمعنى الذي يوحيه لازم المعنى المتبادر من دلالة الصيغة التركيبية للوحدة الكلامية لا يمكن إدراكه إلا بالتأمل والنظر وإعمال الذهن، ولذا فهو يختلف من شخص لآخر بحسب ظهور القرائن المرجِّحة له، وقد وقف عندها الغزالي في المستصفى بقوله : «... فكما أن المتكلم قد يفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ فيسمى إشارة فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به ويبني عليه »[8] أي لم يصرّح به لفظا وإن لازمه معنى بشرط احتمال الوحدة الكلامية لذلك ومثاله قوله تعالى: ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[9] فالمعنى الصريح في النص

ضرورة مشاورة ولي أمر المسلمين فيما يطرأ عليهم من أمور دينهم ودنياهم وهذا المعنى يحيلنا لدلالة أخرى تفهم من المعنى الأول وهو إيجاد جماعة من أهل الرأي يرجع لهم حال الاستشارة وهو المعنى اللازم ، فالتلازم بين المعنيين شرط أساسي في هاته الوحدة حتى لا يحمَّل المفهوم دلالات خارجية، إذّاك ما يدعونا لفتح باب التأويل على مصرعيه، لمن ذهبوا لتأويل بعض النصوص وتحميلها ما لا يتماشى والوحدة الكلامية العامة للنص، وما يستشهد به للتلازم بين اللفظين ما ورد نصه: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾[10] فالمعنى المتبادر للذهن والمصرَّح به أن نفقة الأبناء من مأكل وملبس على الآباء واجبة، وهو المتبادر للذهن، أما المعنى المشار إليه انتساب الولد للوالد، ودليلنا في ذلك لام الاختصاص "المولود له" فالتلازم بين اللفظين يدل على اختصاص الأب بكل ما يتصل بولده[11].

– **دلالة المفهوم:** يمكن فهمه بالمسكوت عنه الذي يفهم من الكلام، وينقسم ليتضمن:

– **مفهوم الموافقة:** وهي باختصار شديد ما كان فيهما معنى اللفظ في محل السكوت عنه موافقا للمعنى في محل النطق به أي :« فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده ... كفهم تحريم مال اليتيم وإحراقه وإهلاكه»[12] وهو المفهوم من آية اليتيم ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[13] وبذلك تكون دلالة المفهوم أعم من المنطوق به مثل التأفف على الوالدين فالضرب أعم وأكثر وزرا.

– **مفهوم المخالفة:** يراه الشيرازي بتعليق:« الحكم على أحد وضعي الشيء فيدل على أن ما عدا ذلك بخلافه »[14] فالتناقض يكون حاصلا على مستوى مبنى الجملة، ومن ضمن ما ورد في ذلك من نصوص قرآنية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[15] فمفهوم المخالفة يعني أن لم يكن فاسقا فلا داعي للتحري.

– وقد وقف الفلاسفة عند المعنى وطرقوه من أوجه عدة، وجاء مؤلَّف منقور عبد الجليل علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث[16] ينضح بذلك فاصطبغ ابن سينا عمله بنظرة فلسفية علمية، خاصة لدى تعريفه للفظ المفرد؛ فهو ما كانت دلالته واحدة غير متجزءة،

وركز على الدلالة أي إفادة المعنى مما يعني أن "عبد شمس" مثلا لفظ مفرد لكون فقدان الدلالة على المراد إذا جزأ.

وقف عند مثلث الإفادة فهو:

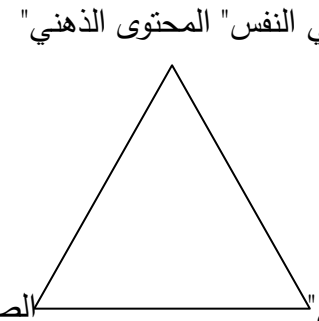

–**آلية التأويل لدى ابن رشد:** اعتمد ابن رشد على آلية التأويل في المعنى وقضى بخطورته تجاه النصوص الدينية وانمازت نظرته بالدقة والتمعن إزاء التأويل، وأوضح ذلك في مؤلفيه: "كشف الأدلة عن عقائد الملة" "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" ولعلنا بإيجاز شديد نتكشف رؤيته التأويلية إزاء النصوص الدينية .

تعريفه: التأويل لغة: الرجوع و التدبر والتقدير، والجمع والضم[17]

– **اصطلاحا:** تضمن مفهوم التأويل لدى ابن رشد العديد من السمات فهو« هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى المجازية من غير أن يخل ذلك بلسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو مقارنه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عددت في تعريف الكلام المجازي»[18] وقف ابن رشد على العملية التأويلية مطوّلا وغاص في جنباتها محللا، وقد اشتملت لديه على جملة من الشروط تعلَّق بعضها بذات التأويل والبعض الآخر بالمؤول وإلى العملية التأويلية ككل قبع البعض الآخر. فعالج الألفاظ التي يشوبها التأويل من وجهة فلسفية وركّز على الجمهور أو عامة الناس، ورأى أن بعض النصوص وجب أن لا تؤول لهم لبعد لغور معناها وبعدها عن أفهامهم وللتأويل مستويات:

– **المستوى الخطابي:** مبنى هذا المستوى على الآراء المشهورة المتداولة بين السواد الأعظم يقول «وأما الجمهور الذين لا يقدرون على أكثر من الأقاويل الخطابية ففرضهم إمرارها على ظاهرها ولا يجوز أن يعلموا التأويل أصلاً »[19] فإن سأل الجمهور عن بعض الآيات الغائرة الدلالة مثل الروح مثلا فتتلى لهم الآية القرآنية: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[20] مع إقرارهم بوجوب التسليم.

–**المستوى الجدلي:** أهل الجدل طائفة وسطى بين العامة والخاصة فلم تبلغ آراءها آراء الفلاسفة أعلام المنهج البرهاني ولم تنزل إلى أقاويل العامة فراودتها الشكوك واقفة بين ذين المستويين. الجدليون من منظور رشدي أقل مرتبة من الفلاسفة ذهبوا في معالجتهم لنصوص الدين إلى أمور عسيرة تستعصي عن الفهم وطرق معقدة تبعد عن اليقين فوصلوا إلى نتائج عقيمة يصعب قَبولها من قبل الجمهور، ينضاف إلى هذا اتكاؤهم على أدلة ونصوص ظنية الدلالة.

–**المستوى البرهاني:** جنح ابن رشد إلى المستوى البرهاني ودلّل عليه، وعليه معتمد المؤول في إجراءاته وخطواته المنهجية فما من منطوق به في الشرع مخالفا بظاهره إلى ما أدى إليه النظر البرهاني إلا ويقضي بطريقة أو بأخرى وفي نصوص متعددة إلى ما أقره البرهان ذلك ان معتمد هذا الأخير هو إعمال العقل والتدبر في ذوات الأشياء فلا يتأتى نص مخالف لذلك. وحسبنا أننا جنحنا للاختصار ما تعلق برؤيته التأويلية تجاه النصوص القرآنية، والغرض من ذلك إحكام الآي القرآني، وعصمة العامة من الناس وتثبيتهم على دينهم. وأما البلاغيون وعلماء اللغة فابتداء من الخليل بن أحمد الفراهيدي مرورا بسيبويه، وقوفا عند ابن جني وصولا للجاحظ فلكل رؤيته تجاه المعنى، وسنفصل في ذلك حال المقاربة بين علماء العرب والغرب.

– **المعنى في الدرس اللساني الحديث:** تجلّت باكورة الدراسات اللسانية الحديثة في النصف الثاني من القرن 18 ممثلة في الثورة العلمية التي أحدثتها اكتشاف السنسكريتية سنة 1786 من طرف "وليام جونز " الذي كان قاضيا في كالكتا، وقدّم ورقته البحثية حينها أمام الجمعية الأسيوية في البنغال منوّها بأهمية اللغة السنسكريتية في الدراسات

اللغوية الأوربية؛ فهي أغنى من اللاتينية، وأكمَل من الإغريقية، ليوضح هذا الطرح في العقد الأول من القرن التاسع عشر سنة 1808 م "شليجل" في مؤلفه "حول لغة الهنود وحكمتهم"، وخلال هاته الفترة عني "بارتلمي" بقواعد السنسكريتية وقِدمها وتجانسها مع الفارسية والجرمانية، ناهيك عن احتضان المدرسة الفرنسية "باريس" لمثل هاته الأعمال، فغدت اللغة السنسكريتية أساسا للمقارنة ضمن اللغات الهندية والأوربية[21] . فألفى دي سوسير رائد نهضة اللسانيات الحديثة أرضية نشر من خلالها العديد من أفكاره التي باتت متكأ ومنهلا هاما لعديد الدراسات الحديثة من سيميائيات، وتحليلية وتفكيكية... ، انطلاقا من اعتباره العلامة اللسانية مستودعا من السمات تتضمن علامات لغوية وغير لغوية، تؤول لإقامة الاتصال بطريق الربط بين الصورة الصوتية للشيء وتصورها في الذهن، فأريد بالأول الدال وأريد بالثاني المدلول، ولا يقصد بالصورة الصوتية الجانب الفيزيائي للصوت، بل بصمته النفسية أو الانطباع الذي يشكله في حواسنا متمثلا في المدلول[22] ، ذهب دي سوسير إلى القول بالعلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول.

ومن ضمن ما يستوقفنا من آليات لدراسة المعنى هي الثنائيات خاصة ما تعلق منها بـ[23]:الثبات والتغيّر: فاللغة ثابتة ومتغيرة في آن واحد؛ إذ أن تغيرُّها هو الذي يكسبها المرونة من حيث اغترافها من المجتمعات التي تعيش في كنفها، على أن هذا التغير لا يكون سريعا فهو يدب في جسم اللغة بصورة بطيئة بحيث لا يمكننا أن نحسَّه، وهو الذي يضمن التواصل ويكسب الألفاظ معان جديدة تساير أحداث الزمان وتطوره، وأما الثبات فيتجلى في حفاظها على جذرها الأصلي فكل لفظة شابها تغيّر في دلالتها سواء ارتقاء، أم انحطاط، إلا وتحافظ على قرينة خفية تبين مرجعتيها وجذرها الأول، وهنا نقف عند أهمية بعض الألفاظ المعمّرة التي تبقى ردحا من الزمن لاعتبارات صوتية أحيانا من حيث بعد المخرج وقبولها في المجتمع مما يعني بعدها عن الغريب المستشنع. طرحُ قضية الثبات والتغيُّر للعلامة اللغوية يحيلنا لقيمة الألفاظ التي تتبدى تبعا لمعانيها التي تؤديها داخل المنظومة الكلامية، وهذه القيمة قد تختلف من لغة لأخرى، فقد تكون لبعض الألفاظ معان وقيم، وتفقدها نتيجة تغير اللغات، ومثالنا في ذلك دلالة الألفاظ "العينان، الأذنان، اليدان"

تفيد المثنى في اللغة العربية والسنسكريتية، في حين أن اللغة الفرنسية تعدهم جمعا، على أن الجمع في العربية ما كان من ثلاثة فما أكثر، فالقطعة في لعبة الشطرنج لا تتبين قيمتها إلا من خلال الدور الذي تؤديه بتغير مكانها في اللعبة. وقضَت عديد النظريات الغربية بالمعنى وأهميته في إيصال الدلالة، ولكل نظرية آلياتها العملية الإجرائية صوب النصوص، وحسبنا سنقف عند أبرزها اختصارا[24] :

أوجدن وريتشارد وجديدهما في النظرية الإشارية: فبعد قُطبي المعنى المتمثل في الدال والمدلول لدى دي سوسير، ذهب أوجدن وريتشارد إلى شخصنته في قطب ثالث وهو وجود الشيء في العالم الخارجي. ركَّز "جون لوك" في النظرية التصورية : على آلية دراسة المعنى وهي التصور والأفكار الموجودة في الأذهان، فهي معيار إيصال المعنى ومن ثم التواصل، واعتبرت اللغة وسيلة لتوصيل الأفكار والتصورات الموجودة في عقول المتكلمين.

عوّل الإنجليزي "فيرث" على آلية السياق واعتبرها المرتكز للوصول للمعنى، وتوصل لوجود أربع سياقات:

– **اللغوي:** والمراد من ذلك أن تغير المعنى يكون تبعا للتراكيب اللغوية، ودعاه هاليدي بالرصف، فلفظة "يد" يتغير مدلولها يتغير سياقاتها الواردة فيها:

- له علي يد .
- يده طويلة.
- اليد العليا ونقيضها السفلى.....

– **العاطفي:** ينصرف لمدى قوة وضعف الانفعال، فهو الذي يشحن اللفظة ويجعلها زئبقية متفلته في السياق، كاشفا عن ضعف واعتدال الانفعال فلفظة "Love" في الإنجليزية، غير "Like" في الفرنسية، رغم اشتراكهما في جذر واحد وهو الحب، إذ أن اللفظة في الإنجليزية اختصت بين بني الإنسان وبين الإنسان و الأشياء في الفرنسية، والأمر ذاته في قولنا "استحرّ القتل"، فإيحاءاتها تدل على كثرة القتلى.....

– **الموقف أو الحال:** والمراد به المعطى الخارجي الذي يحيط بالكلام من ملابسات وظروف خارجية فلفظة الحمد لله، لما يقولها الضيف تدل على انتهائه من الأكل، واللفظة ذاتها يرددها المُضيف: الحمد لله الحمد لله؟ تحمل استنكارا لمضيفه كيف أنهى بهاته السرعة، وهنا يتداخل التنغيم والنبر في الفهم.

الثقافي: وهو ما يحيط بالمفردة من قيم ثقافية واجتماعية لا يتضمنها المعنى المعجمي ومثال ذلك: ألفاظ عقيلته، زوجته، حرمه، امرأته، "مرتو" ..... فتختلف معانيها تبعا للمنطلقات الثقافية والاجتماعية إذ الأولى راقية والثانية أدبية والثالثة تحمل وزن الاحترام والتقدير، والأخيرة عامية سوقية.....وإلى تقسيم الألفاظ لحقول دلالية ذهب الألمان وعلى رأسهم "جوست ترير" ووضع مجموعة من المعايير لتحديد المعنى بدقة فـــ :

– لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل.

– لا وحدة معجمية منتمية إلى حقل ما.

– يستحيل دراسة الكلمات مستقلة عن تركيبها النحوي الذي ترد فيه على أن تصنيف الألفاظ لحقول دلالية وجب أن لا يتوقف عند هذا، فالعلاقات الدلالية داخل كل حقل من "ترادف، اشتمال، تضمن، التزام... هي التي تمكّننا من الوقوف الدقيق عند دقائق المعاني التي تنزع إلى الذهاب للقول بعدم وجود الترادف في اللغة، انطلاقا من الصفات الجامعة والمانعة للألفاظ التي تبدت ترادفا، فقد يقال أن التصفيح والتصفيح بمراد واحد، لكن الحاء الأخف صفة دلت على الصوت الخفيف نتيجة ضرب كف اليد بالأخرى، والقاف الأدنى سمعا دلت على الضرب المسموع للكفين، فالصفات الجامعة بينهما وهي ضرب الكف بالأخرى، والصفة المانعة وهي القوة في التصفيق والخفة في التصفيح، والأمر ذاته بين "الحمحمة والصهيل"؛ فالسمة الجامعة بينهما الصوت "للفرس"، والسمة المانعة وهي أن الحمحمة صوت مصحوب بغنة؛ لما يطلب عَلَفه، في حين صوته العادي يسمي صهيلا.

عد المعنى قطب الرحى في عديد الدراسات الغربية والعربية على حد سواء، فمن هذا وذاك يمكننا الوقوف على نقاط الائتلاف بين العرب والغرب في بعض القضايا اللغوية تجاه المعنى وما يؤول إليه.

3– المعنى بين الدراسات العربية القديمة والغربية الحديثة:

–**الغموض الدلالي:** من ضمن المعالم التي وقف عندها علماء الأصول وعلماء اللغة المحدثين أن وظيفة اللغة التواصل، وإقامة الفهم، وهنا يقع الغموض في المعنى لما يتعلق به، نظرا لعدة معطيات منها اختلاف درجة فهم المتلقين، فهناك من يجنح للإيجاز والبعض يحتاج لإدامة النظر والإطناب في الفهم، فقد يحصل أن يكون الغموض على مستوى الصيغ التركيبية وهو ما رآه " فالح مقابلة" ومن ضمن ما نستدل به مما ذهب إليه[25] :ما رآه ابن قيم الجوزية أن الغموض منشؤوه المخاطب أحيانا :« أو يكون سبب التوهم كون المخاطب إنما يفهم من اللفظ غير حقيقته لغرض خاص به أو غفلة منه أو جهل أو غير ذلك من الأسباب»[26] وإلى هذا المعطى ركز ون ليونز بقوله: :« إن معلوماتنا السياقية تختلف من حيث المحتوى أو الوضوح عن المعلومات السياقية لدى الشخص الذي يشترك معنا في الحديث، وعندما سنفشل في فهم ما يقوله مترددين بين خيارات من التفسيرات أو أننا نسيء فهم ما نطقه وذلك بتفسيره على نحو خاطئ»[27] وقد وقف علماء الأصول على جملة من الأسباب لغموض الدلالة منها[28]:

- الاشتراك في الصيغة الإفرادية.
- الاشتراك في العلاقات اللغوية.
- الاشتراك في المفردة المعجمية.
- غرابة الصورة الخياليةوحسبنا سنقف عند ما يتماشى ورؤية المحدثين.

1– الاشتراك في الصيغة الصرفية: مثل المصادر: اسم المرة، والهيئة، واسم الفاعل ولكل مصد صيغته. من أمثلة ذلك: "قال محمد في المسجد: " فاللفظة غامضة دلاليا إذ توحي بـ : محمد وقع منه قول في المسجد. و قضى محمد فترة القيلولة في المسجد، ومرجعية ذلك للصيغة السطحية الظاهرة.

2–الاشتراك في المفردة المعجمية: وقد وقف عند هذا سيبويه بقوله : « اعلم إن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين....»[29] فالمراد من ذلك:

– الكلام المتباين وهو الأكثر وعليه مدار الحديث " اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين " نحو ذهب وانطلق.

– الترادف: اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق.

– المشترك اللفظي: اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين وجد من الموجدة ووجدان الضالة.

وهنا نلفي نقاط ائتلاف لما ذهب له علماء اللغة والأصول واللسانيين، ما تعلق بالترادف والمشترك اللفظي، على أننا نقف على الترادف من باب القائلين به باعتبار أنه لاقى شدا وجذبا في الساحة اللغوية قدامى ومحدثين عربا وغربا، وكذا المشترك اللفظي، فكيف يؤثر ذلك في غموض المعنى وغوره عن الأفهام، وقد ذهب الآمدي في الوقوف على أهمية الغموض الذي يوحيه اللفظان المترادفان وكيفية تبيان ذلك من جانب التركيز على اللفظ المتداول والمعروف « ربما خفي بعض الألفاظ المترادفة وظهر البعض فيجعل الأشهر بيانا للأخف وهو الحد اللفظي، وقد ظُن بأسماء أنها مترادفة وهي متباينة ».[30]أما المشترك اللفظي فمن أضربه القروء في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[31] فالمعاني التي تحتملها مدة الانتظار ثلاثة حيضات، أن تكون مدة الانتظار ثلاث أطهار، كانت تلك رؤية العرب القدامى. أما اللغويون المحدثون: أشار ستيفن أولمان للغموض ووقف عنده في مؤلَّفه دور الكلمة في اللغة بقوله: « أما الثمن الذي تقدمه الكلمات كلها في مقابل المزايا كلها فيتمثل في ذلك الخطر الجسيم خطر الغموض، على أن تعدد المعنى ليس بحال من الأحوال هو المصدر الوحيد، وإن كان بدون شك أساسا من أسس توليد الغموض ونحوه»[32]، وهو يقضي بأهمية المشترك اللفظي في توليد الدلالات إلا أنه عامل مهم في الغموض وإن اشتركت في ذلك عوامل أخرى.

وإن كان الغموض ينشأ عن هذه المستويات المختلفة إلا أن للسياق فاعليته في إحكام هذا الغموض وتبيانه، وهنا يستدعي منا أعمال الذهن والتريث لدى النصوص وإيجاد القرينة المناسبة للفظ التي يدل عليها السياق بغية إزالة غموض الترادف او المشترك اللفظي.

–**اللفظ والمعنى**" **الدال والمدلول** ": شدت العلاقة بين اللفظ ومعناه بال اللغويين قدامى ومحدثين، فذهب رعيل للقول بالعلاقة الطبيعية بين اللفظ ومعناه، وذهب رعيل آخر إلى

القول بالعلاقة الوضعية بين الدال والمدلول، وسنقف عند كل طرف على حدة. والخليل بن أحمد الفراهيدي: وهو ما يوضحه من خلال الدلالة الصوتية التي ذهب لها ابن جني المتجلية في صوت البازي الذي يوحي بالتقطيع بخلاف الجندب الذي يتميز باستطالة الصوت، فقضت المناسبة الطبيعية بين الصوت والطائر لالتصاق الاسم به من خلال صوته: « قال الخليل كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا صر وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا صر صر»[33] سيبويه: سلك ذات المسلك الذي رآه استاذه، ودليله في ذلك الدلالة الصرفية، المتمثلة في المصادر التي أتت على وزن "الفَعَلان" المتوالية الأمثال في نطق الصائت "الفتحة" تفيد الاضطراب والحركة على نحو الَنَقزَان، الغَلَيَان.....[34]. وابن جني: بسط القول في هذا وانتصر للعلاقة الطبيعية بين اللفظ ومعناه في بابين من الخصائص عقدهما لذلك وهما "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني وإمساس الألفاظ أشباه المعاني"، فإذا كان الخليل ذهب للمعنى الصرفي وسيبويه للدلالة الصرفية فإن ابن جني جمع ببينهما في الدلالة التركيبية، ومن ضمن ما ذهب إليه بعد استعراض آراء الخليل وسيبويه لفظتي "الهزُّ والأز" في قوله تعالى: ﴿ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾[35]، وقوله ايضا: ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِـــــذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾[36]، فلماذا استعمل الشارع الحكيم الهز للشجر والأز للنفوس فكان الجواب استعمال أقوى اللفظة لقوة المعنى: الهاء: المخرج حلقي، الصفة: مهموس، رخو، والهمزة: المخرج حلقي، الصفة: مجهور، شديد، فاشتركتا في المخرج الواحد، إذاك التصاقب، وكان الاختلاف على مستوى الصفات، فالزاي في مخرجه أشبع الاعتماد في موضعه ومُنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري النفس، وهو تعريف سيبويه للصوت الشديد، إضافة لصفة الجهر وهما صفتان قويتان إذا ما قورنتا بصفتي الهمس والرخاوة في الهاء، فالدلالة الصوتية أدت للدلالة التركيبية التي يراد منها مناسبة الألفاظ لمحالّها بدقة متناهية إذ إن الأز للنفوس لمقارنته العقاب، أقوى من الهز للشجر لأنك:« تهز ما لا بال له لجذع وساق الشجر»[37].ومن أضرب هذا الصنيع العلزُ: خفة وطيش وقلق يعرض

للإنسان وقالوا العِلُّوص: لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقلق منه، فذاك من "ع ل ز" وهذا من "ع ل ص" والزاي أخت الصاد[38]

–**التحليل الصوتي:** الزاي أخت الصاد، فالتصاقب وهو التقارب بينهما متجليا على مستوى المخرج؛ فهما من مخرج واحد الأسلة أو مستدق اللسان، واشتركتا في صفة الصفير، أما الاختلاف بينهما الذي يقضي بالمعنى المختلف لكل لفظه وتأثيره الدلالي فـ : الصاد: مهموس، رخو ، والزاي: مجهور، شديد.

– **التحليل التركيبي** "**الصوت والدلالة**": من خلال المعطى الصوتي يمكننا الوقوف على سبب مجيء العَلز لوجع البطن، والعَلص للطيش، وإن اشتركتا في الوجع، إلا أن العلص ألم نفسي، والعلز ألم حسي، فناسبت الزاي القوية دلالتها في قوة الألم.

ومن اللغويين المعاصرين الذين رأو بالعلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول نلقى (هومبلد) « تختار اللغة في تسميتها للأشياء أصواتا قد تترك انطباعا في الأذن يشبه أثر الشيء في الذهن ».[39]وإن كان يرى حسبرسن أن الألفاظ ليست جميعها لها علاقة طبيعية بمدلولاتها، مما يعني قوله بالعلاقة الطبيعية والاعتباطية في آن.....

– **العلاقة الاعتباطية بين اللفظ والمعنى** "**الدال والمدلول**": نحى هذا النحو بعض علماء الأصول ورأوا أن الدافع للوضع: – إرادة الواضع المختار. وحاجة الإنسان المتعددة والتفكير في اللفظ المعبر لحاجاته لتأدية الغرض المراد. ومن الأدلة إلى اتكأوا عليها ورأوا بالعفوية في الاختيار اختلاف لغات القبائل "اللهجات"، فلو كانت الألفاظ ذاتية لما اختلفت باختلاف النواحي أو القبائل، ولا اهتدى الإنسان بنفسه لمعرفة جميع اللغات، وإلى هذا المعطى ركن الرازي[40] ، ومن اللغويين الذين رأوا بالعلاقة الوضعية بين اللفظ ومعناه الجرجاني في مؤلفه "دلائل الإعجاز" وقد وقف عند ذلك حال حديثه عن نظم الحروف وكيفية تواليها في النطق يقول: « فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد».[41] ومن علماء اللغة المحدثين الذين أقروا بالعلاقة الاعتباطية بين قطبي العلامة اللسانية "دي سوسير"، وإن ذهب إلى التلازم التام بين اللفظ ومعناه فهما وجهان لعملة واحدة يحكمهما التواضع فقط ومن الأمثلة التي ضربها في هذا

السياق "أخت" في التصور الذهني "الفكرة" لا ترتبط بحسبه بأي علاقة داخلية مع تعاقب هذه الأصوات، وحجته في ذلك إمكانية تمثيل الفكرة ذاتها بتعاقب صوتي آخر «فالعلامة اعتباطية ليس لديها في الواقع أية صلة طبيعية بالمدلول»[42]. ما وقفنا عنده ليبين نضج الدرس العربي فمجمل المسائل التي طرحناها أبنا كيف كان للعرب سبق النظر فيها . يعد ستيفن أولمان أكثر تفصيلا في مناسبة الألفاظ ومعانيها وإن أقرّ بداية بالعلاقة الاعتباطية للعلامة اللسانية مستحضرا الجانب السلوكي لدى بلومفيلد مستفتحا بمجموعة من الأسئلة: لماذا وكيف كنت الأصوات "تفاحة" تعني هذا الشيء بالذات؟ ولا تعني شيئا آخر؟ ليجيب على كل هذا بقوله: « من الواضح أنه ليست هناك علاقة طبيعية بين الصيغة والمعنى في حالتنا هذه...»[43] ولم يقف عند هذا بل أرجع ذلك إلى المحور الذي تتجلى فيه الألفاظ ومعانيها وهي العلامات والرموز؛ فالعلامات التي نستعملها للاتصال والتواصل تسمى رموزا، إذن فالرموز الدالة على الأشياء تختلف فأحيانا تكون طبيعية وأحيانا عرفية تقليدية.

– **الرموز الطبيعية:** توحي ببعض العلامة الذاتية بالشيء وما ترمز إليه، ومثال ذلك رمز الصليب ومرجعية ذلك للشكل الذي تركه صلب المسيح –عليه السلام– في المخيلة بإيحاءاته التاريخية، فهنا نلمس نوعا من العلاقة بين الدال والمدلول.

– **الرموز العرفية التقليدية:** مثل هز الكتفين دلالة على اللامبالاة، وهز الرأس على عدم الموافقة فهي تختلف من بيئة لأخرى بدليل اللون الأبيض الدال على السم لدى أغلب المجتمعات والحزن لدى الصينين. من خلال وقوفنا على المدرستين العربية والغربية والآليات المتبعة في دراسة المعنى يمكن أن نلخص إلى:

– انصب اهتمام علماء أصول الفقه حول النص القرآني، ففصلوا القول في آليات دراسة المعنى من حيث المنطوق الصريح، وغير الصريح....فالمعنى قد يتمظهر تواصلا باللفظ، وقد يكون إشارة وإيماء، وعلامة.

– جاءت نظرة الفلاسفة أكثر منطقية، واعتبر ابن رشد آلية التأويل دعامة أساسية لفهم النصوص، ولزئبقيتها، حدد ضوابط بصرامة تجاه تأويل النصوص القرآنية، مركزا على الجمهور العامة في الفهم.

– جاءت اهتمامات العرب بالمعنى مضمرة في بطون مؤلفاتهم وتحتاج للإبانة وإدامة النظر لتكشفها.

– عُد علماء الغرب، أكثر تنظيرا ومنهجية من حيث الوقوف على أليات دراسة المعنى بداية من وليام جونز مرورا بدي سوسير، وصولا لمقعدي النظريات اللسانية ولكل آليته تجاه المعنى وإبانته.

– هناك نقاط ائتلاف بين علماء العرب والغرب، تجلت أبرزها في الغموض الدلالي، بين علماء أصول الفقه، وجونز، والقول بالعلاقة الطبيعية بين اللفظ ومعناه بين ابن جني...، أو العكس من ذلك العلاقة الاعتباطية بين العلامة اللسانية بين دي سوسير من جهة، والرازي، والجرجاني من جهة أخيرا.

– ما وقفنا عنده ليعد غيض من فيض مما هو مضمر في بطون كتب تراثيينا، وهو في حاجة لسبر غوره بحثا وتنقيبا، على أن هاته الدراسة يجب أن لا تبقى حبيس التراث وإنما وجوب اصطباغها بنزعة حديثة، بغية الكشف عن ثراء و جمالية النصوص التراثية .

الهوامش :

1– إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تح طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل – بيروت، 1،1973/354.

2– – سورة النساء، الآية 03.

3– –الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن ، تح سيد الجميلي، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط01، 1404 هـ،72/3.

4– – سورة يوسف، الآية 82 .

5– – سورة العلق ، الآية 18 .

6– – سورة المائدة، الآية 38.

7– – المستصفى من علم الأصول، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، تح محمد عبد السلام الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط01، 1413هـ، ص 264.

8– – المرجع نفسه، ص 263.

9– – سورة آل عمران، الآية 159.

10– – سورة البقرة، الآية 233.

11– – ينظر الدلالة التركيبية عند الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة، محمد علي فالح مقابلة، إشراف محمد حسن عواد، مخطوط رسالة الدكتوراة، الجامعة الأردنية، كانون الثاني، 2006، ص77.

12– المستصفى من علم الأصول، الغزالي، 264.

13– –سورة النساء، الآآية 10.

14– الشيرازي، شرح اللمع،428/1، نقلا عن الدلالة التركيبية عند الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة، محمد علي فالح مقابلة، ص 79.

15– –سورة الحجرات، الآية 06.

16– علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي،منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، سوريا،2002، ص 138.

17 – ينظر كتاب العين الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب ومراجعة داود سلوم وداود سلمان العنبكي وإنعام داود سلوم ، مكتبة لبنان ناشرون بيروت لبنان ، ط 01، 2004م،، ص 30، مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، دار القلم بيروت لبنان، ص 33. المصادر
فصل المقال ، ابن رشد، مدخل وتقديم محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط 03، 2002م، ص 97.

18– المرجع نفسه، ص117–.118

19– سورة الإسراء، الآية 85.

20 – ينظر مباديء اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط 02 ،1419هـ 1999م، ص 13، 14.

21 – ينظر اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر، ط 02،200، 127.

22 – ينظر المرجع نفسه، ص 128،129،130.

23 – ينظر علم الدلالة أحمد مختار عمر،عالم الكتب،ط 05،1998، ص54. وعلم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي،منقور عبد الجليل، ص 83. وفصول في علم اللغة الحديث، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ط 2009، ص 191.

24 – ينظر الدلالة التركيبية عند الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة، محمد علي فالح مقابلة، ص 79.

25 – إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية،234/3.

26 – اللغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ص 223،224، نقلا عن الدلالة التركيبية عند الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة، محمد علي فالح مقابلة، ص82.

27 – ينظر الدلالة التركيبية، محمد علي فالح مقابلة، ص 80.

28 – الكتاب، سيبويه، تح محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر ، ط 03،1804، 1988، 24/1.

29 – الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن ،43/1.

30 –سورة البقرة، الآية 228.

31 – دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 115.

32 – الخصائص، ابن جني،تح محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت لبنان، 152/2.

33 – ينظر المرجع نفسه،152/2.

34 – سورة مريم، الآية 83.

35 – سورة مريم الآية 25.

36 – الخصائص، ابن جني،146/2.

37 – ينظر المصدر نفسه، 148/2.

38 – اللغة في القرن 20 ، جورج مونان ص 72 ، نقلا عن الدلالة التركيبية، محمد عل فالح، ص 25.

39 – ينظر المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تح طه جابر فياض العلواني، الرياض ، السعودية، ط01 ، 1400هـ ، 246/1.

40 – دلائل الإعجاز، الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، تح محمد التنحي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ص 56.

41 – اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص 128.